

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي
الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء
المصرفي للممنوح له في ليبيا خلال الفترة (1985-2010 م)

د. محمد عامر الحمادي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة طرابلس

أ. عبد الناصر الطاهر الشيباني

كلية المحاسبة/ جامعة الجبل الغربي

Abstract

The industry sector plays an important role in the economic development process in the countries in general and especially the state of developing including Libya.

The research aims to study and analyze the evolution of the value and the relative importance of the industrial sector to GDP. AS well as study and analysis of the evolution the value of winning and the relative importance of bank credit to industrial sector was prohibited from credit kidney ,in addition to study and analysis the credit rate is forbidden for industrial sector and the proportion of industrial output to GDP.

Finally then study the compatibility between the relative importance of the industrial sector and between the relative importance of credit bank granted to industry.

The study to achieve its goal on the descriptive and statistical analysis of the data time _ series manner that contributes to shed light on the problem under study and help in connection to the results utilized and adopted find the data published by the central bank of Libya and some other authorities ,as well as some references and research relevant to the subject of study.

The study showed that the proportion of bank credit granted to industrial sector's contribution of credit bank kidney for a much larger proportion of the contribution of the industrial sector in GDP.

The study also showed that the proportion of bank credit forbidden contribution of industrial sector was more volatile than the relative contribution of the industrial sector in GDP volatility during the period of study.

As it turns out from the study that there is no consensus between the relative importance of bank credit granted to the industrial sector and the relative importance of industrial sector to GDP.

مقدمة:

تأتي قضية التمويل في مقدمة المشاكل التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ويعتبر الجهاز المصرفي من أهم المؤسسات الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وذلك للدور الذي يقوم به في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الإنتاجية السلعية والخدمية.

ويعتبر الائتمان المصرفي أداة من أدوات السياسة النقدية التي تهدف إلى تسريع عملية النمو والتوسع في النشاط الاقتصادي لأي دولة.

إذ تستهدف هذه السياسة حل المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الاقتصادية وتحديد مقدراتها الإنتاجية الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على النمو الاقتصادي الاستراتيجي لأي سياسة اقتصادية وتشير العديد من تجارب الدول النامية والمتقدمة إلى أن الائتمان المصرفي المحلي لعب دوراً فاعلاً في إحداث تنمية حقيقية كما كان له دور إيجابي في تحقيق برامج وخطط إعادة هيكليّة وتصحيح الاختلافات في اقتصاديات بعض هذه الدول وحيث إن الاقتصاد الليبي شهد إعادة هيكليّة وتوسع مشاركة جميع القطاعات في أوجه النشاط الاقتصادي لإيجاد مصادر جديدة للدخل وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية، فقد وقعت على تأهيل الجهاز المصرفي مسؤوليات عديدة للقيام بدوره في مواكبة هذه التغيرات وتلبية الاحتياجات التمويلية دعماً لنجاح التنمية الاقتصادية، وبالرغم من أن الائتمان المصرفي المحلي كان أحد مصادر التمويل في ليبيا، وقد ساهم في دعم كافة الأنشطة الاقتصادية ومن بينها الصناعة من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية للرفع من مستوى المستهدف ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على دور التسهيلات الائتمانية القائمة في دعم القطاع الصناعي ومحاولة معرفة المعوقات والمشاكل واقتراح السبل السليمة للرفع من

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتمان المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

كفاءة الأداء لهذا القطاع ويصيح سؤال البحث هو هل يتوافق الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة مع الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة:

أولاً: تطور القيمة والأهمية النسبية للإنتاج الصناعي بالناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: تطور القيمة والأهمية النسبية للانتمان المقدم للقطاع الصناعي من الائتمان الكلي.

ثالثاً: نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من الإنتاج الصناعي.

رابعاً: مدى التوافق بين الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي والأهمية النسبية للانتمان المقدم له.

مصادر البيانات وأسلوب البحث:

لقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة من المصادر المعينة بنشر البيانات مثل وزارة التخطيط والتقارير والنشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، كذلك الاستعانة بالبحوث والدراسات المرتبطة بموضوع البحث. وتحليل المشكلة على استخدام أساليب التحليل الوصفي والكمي من خلال استخدام أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة والمتوسطات والنسب المئوية لغرض الوصول إلى النتائج التي تخدم أهداف الدراسة.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة (شامية، 1989) بالتحليل والمناقشة الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-1985)، حيث ركزت هذه الدراسة على دراسة أثر العوامل النقدية متمثلة في مستويات الائتمان على إنتاجية الاقتصاد الليبي، من خلال التعرف على مساهمة التسهيلات الائتمانية في رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية المختلفة وذلك من خلال قياس أثر الائتمان عليها عن طريق حساب قيم المرونة وقيم الإنتاجية المتوسطة والحدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة - الصناعة - النفط والتعدين - البناء والتشييد - الخدمات).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 - تدني وتراجع الإنتاجية في غالبية القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع البناء والتشييد، كما أظهرت النتائج أن قطاع الزراعة كانت مساهمة الائتمان فيه لرفع الإنتاجية متدنياً.

2- تقلب مستويات الإنتاجية المتوسطة والحديدية في قطاعات النفط والتعدين والخدمات لكنها تعتبر عالية نسبة للإنتاجية في بقية القطاعات الأخرى، وقد بلغت الإنتاجية المتوسطة أقصاها في قطاع النفط يليها قطاع الصناعة ثم الخدمات.

3- يلاحظ أن الإنتاجية المتوسطة للدينار الليبي أعلى من الإنتاجية الحديدية لكل القطاعات مما يؤكد على أن مساهمة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي موجبة.

4- إنه بالإمكان زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق زيادة الائتمان إذا لم يصل الناتج الإجمالي إلى مستواه الأقصى بعد وينطبق على المستوى القطاعي كذلك.

أما دراسة (صدافة، 1998) تحمل نفس العنوان للدراسة السابقة إلا أن وجه الاختلاف يكمن في الفترة الزمنية للدراسة حيث تناولت الفترة (1980-1995) وقد تناولت الدراسة دراسة أثر الائتمان المصرفي على إنتاجية بعض القطاعات الاقتصادية بالاقتصاد الليبي، وذلك عن طريق حساب قيم الإنتاجية المتوسطة والحديدية للقطاعات الاقتصادية المختارة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:.

1. انخفاض الإنتاجية الحديدية في كل من قطاع البناء والتشييد وكذلك قطاع الخدمات حيث وصلت الإنتاجية الحديدية إلى قيم سالبة رغم استحواذ هذان القطاعان على نسبة عالية من الائتمان.

2. تذبذب مستويات الإنتاجية المتوسطة والحديدية في قطاعي الصناعة والنفط والتعدين.

3. زيادة الإنتاجية المتوسطة والحديدية في قطاع الزراعة.

وهدفنا الدراسة (التباوي، 2007) إلى دراسة أثر الائتمان المصرفي على قطاع الإنتاج السلعي في ليبيا خلال الفترة (1980-2003) حيث تم اختيار ثلاث قطاعات اقتصادية هي

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

(الصناعة، الزراعة، البناء والتشييد) في ليبيا لبيان أثر الائتمان المصرفي عليها وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- ضعف تأثير الائتمان المصرفي الممنوح على ناتج القطاعات السلعية المختارة، حيث أثبتت النتائج عدم وجود علاقة بين الائتمان الممنوح وناتج الزراعة والتشييد، وأن الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد أكبر من ناتج هذا القطاع، مما يدل على سواء استخدام الائتمان الممنوح في المقابل ضعف العلاقة بين الائتمان الممنوح وناتج قطاع الصناعة.

2- ترجع الأسباب التي تفسر أن الائتمان الممنوح لقطاع الإنتاج السلعي لم يؤدي إلا إلى زيادة نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي.

وتناولت دراسة (الحمزاوي 2000) تقدير معادلة انحدار الناتج الصناعي المصري على الائتمان خلال الفترة (1992/19991-1996/1995)، حيث ركزت هذه الدراسة على دور الائتمان المصرفي في تنمية الناتج المحلي لقطاع الصناعة المصري من خلال الائتمان الممنوح لوحدات هذا القطاع سواء مملوكة للقطاع العام أو الخاص، وباستخدام تحليل الانحدار البسيط تم تقدير معادلة انحدار المتغيرات التابع (الناتج الصناعي) على المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج الصناعي علاقة طردية

زيادة المتغير المستقل (الائتمان المصرفي) بمقدار ليون جنيه يؤدي لى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 625 ألف جنيه في نفس السنة.

وفي دراسة (A.P. Thirwall، 1989، p59) حيث أشار إلى أن هناك علاقة وثيقة بين نمو الصناعة ونمو الإنتاج ونمو الدخل الحقيقي للفرد، وتتلخص هذه العلاقة في فرض يتمثل في أن التصنيع هو المحرك للنمو حيث أخذ عينة من 81 دولة خلال الفترة (1970-1977) وقد كانت المعادلة المقدره من هذه الدراسة هي:

$$م ن = 1.414 + 0.569 م ص$$

ث = 11.568

حيث تشير (م ن) إلى متوسط نمو الناتج المحلي و (م ص) تشير إلى متوسط نمو الإنتاج الصناعي. وقد أثبتت علاقة بين متوسط نمو الإنتاج المحلي ومتوسط نمو الإنتاج الصناعي حيث كان المعامل المقدر يقل عن (1).

أما دراسة (J. Mellor،F. Johnston، 1961، pp65-67) فأوضحت أن هناك أسباب قوية لتوقع علاقة بين نمو إنتاج الصناعة نمو الاقتصاد ككل، ومن هذه الأسباب الآتي:

1. إن نمو إنتاجية الصناعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو إنتاج قطاع الصناعة نفسه بسبب وجود زيادة في اقتصاديات الحجم بالمفهوم الساكن أو الحركي.
2. كلما تسارع نمو الصناعة كلما تسارع تحويل العمالة من القطاعات الأخرى للاقتصاد بسبب قانون تناقص الغلة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: الأهمية النسبية لقطاع الصناعة بالناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس المستخدمة في قياس الأداء الكلي للاقتصاد، ولهذا كان مهماً استخدام هذا المؤشر في تحليل الوضع الاقتصادي في قطاع الصناعة في ليبيا ويوضح الجدول رقم (1) قيمة ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1985-2010م).

ومن خلال بيانات هذا الجدول يتضح أن قيمة الإنتاج الصناعي في ليبيا بالأسعار الثابتة قد زادت من 719 مليون دينار عام 1985م إلى 2615.8 مليون دينار عام 2010م، أي بزيادة تصل إلى 263.8% خلال فترة الدراسة، وقد كان لتوافر التمويل من خلال الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي لقطاع الصناعة دور جوهري في توسيع القطاع الصناعي.

ويلاحظ أنه من خلال بيانات الجدول المذكور أن الإنتاج الصناعي في ليبيا بالأسعار الثابتة كان يتزايد باستمرار وبمعدل متزايد ولم تكن هناك فترات ركود في الإنتاج

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

الصناعي سوى في عام 1989م حيث انخفض الإنتاج الصناعي عما كان عليه في عام 1988م، وفي عام 1994م انخفض عما كان عليه في عام 1993م، وفي عام 1996م عما كان عليه في عام 1995م، وكذلك خلال الأعوام 1998م، 2000م، 2008م.

ويلاحظ أن الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة بدأ يتزايد بمعدل متزايد على مدار الفترة (2001-2010م)، وبلغت نسبة الزيادة خلال تلك الفترة حوالي 60.2%، حيث بلغت قيمة الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة عام 2010م حوالي 2615.8 مليون دينار، بينما في عام 2001م بلغت قيمة الإنتاج الصناعي 1632.7 مليون دينار.

ويعد البلد مصنعا إذا بلغ الناتج الصناعي فيه 25% من ناتجه القومي الإجمالي على أن يكون دور الصناعات التحويلية وبما يقارب 60% من مجمل الناتج الصناعي⁽¹⁾.

**جدول رقم (1): تطور قيمة والأهمية النسبية للإنتاج الصناعي في ليبيا
بالأسعار الثابتة خلال الفترة (1985-2010م)**

مليون دينار

السنة	قيمة الإنتاج الصناعي	قيمة الناتج المحلي الإجمالي	%
1985	719	17185.4	4.2
1986	982.3	26861.1	3.6
1987	1105.1	22301.5	5
1988	1318.2	23567.9	5.6
1989	1298.1	25682.3	5.1
1990	1426.8	28253.4	5.1
1991	1489.7	32263.2	4.6
1992	1603.3	31459.9	5.1
1993	1852.9	30891.8	6.1

¹ - د. علي الاسدي: 1990، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، بنغازي، منشورات جامعة قارونس، ط1، ص 17.

4.8	31386.4	1492.1	1994
5.3	31563.6	1683	1995
5.1	32510.5	1657.2	1996
5.5	32707.2	1792.5	1997
5.4	32843.3	1763.2	1998
5.6	32636.8	1827.5	1999
5.2	33126.8	1727	2000
4.9	33290.2	1632.7	2001
5.2	33163.6	1716.1	2002
5.3	37423.4	1983.2	2003
5.3	39678.8	2098.8	2004
5.02	44487.2	2236.9	2005
5	46583.6	2358.4	2006
5.2	48898	2538.4	2007
4.9	50228.7	2496.6	2008
5.2	49854.3	2584.7	2009
5	52009.9	2615.8	2010
132.4	1296858.7	45999.7	الإجمالي
5.09	49879.2	1769.2	المتوسط

المصدر:

1. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، ديسمبر 2001م، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (1962-2000م).
2. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.
3. وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية، 2012م، طرابلس.

إلا أن هذه النسبة كما سيأتي لاحقاً غير متحققة في ليبيا ولذلك توصف بأنها دولة متخلفة صناعياً شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية. حيث يلاحظ من بيانات الجدول رقم (1) أن هذه النسبة تنخفض وترتفع من سنة إلى أخرى من عام 1985 إلى عام 1993م

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

حيث وصلت في عام 1993م إلى 6.1% وهي أعلى نسبة مساهمة خلال الفترة (1985-2010م) ثم استقرت خلال الفترة (1994-2010م) عند حوالي 5% وهي نسبة مساهمة ضئيلة.

ويرجع سبب انخفاض نسبة مساهمة إنتاج قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى كثير من المشاكل والمعوقات التي واجهت العملية الصناعية حسب التقارير الواردة من اللجنة الشعبية العامة للصناعة (سابقاً) المتعلقة بمتابعة الإنتاج الصناعي أهمها⁽²⁾:

1. نتيجة التوقعات الناتجة عن الأعطال الفنية وكذلك الانخفاض في مستوى التشغيل في بعض المصانع والشركات التابعة للقطاع، وأيضاً نقص المواد الخام وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل الأخرى.
2. نقص الخبرات الفنية اللازمة لدى القوى العاملة في بعض الشركات الصناعية الأمر الذي أدى إلى نقص الاستغلال القدرات الإنتاجية عن المستوى المطلوب في الكثير من الصناعات.
3. وجود القيود المركزية على التحويلات للعملة الصعبة وعدم فتح الاعتمادات في مواعيدها المناسبة.
4. نقص حجم السيولة لدى معظم الشركات الصناعية والمصانع بسبب عدم تسديد المستحقات.
5. انقطاع التيار الكهربائي والتوقفات الطارئة الأخرى الناتجة عن القيام بأعمال الصيانة.

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي لا يعني أن هذا القطاع لم يحقق نمواً قط بل نجده تزايد من عام 1985م حيث قدر ناتج الصناعة فيه بحوالي 719 مليون دينار ليصل إلى 2615.8 مليون دينار في عام 2010م، بمعدل زيادة قدرها 1896.8 مليون دينار إلا إن هذا النمو لم ينعكس بشكل زيادة في نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الإجمالي.

² - اللجنة الشعبية العامة للصناعة (سابقاً)، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي والاقتصاد، تقارير عن متابعة النشاط الصناعي للشركات والمصانع والوحدات الإنتاجية، اعداد متفرقة.

أما عن الخصائص الوصفية للإنتاج الصناعي خلال الفترة (1985-2010م) فيعرضها الجدول رقم (2) التالي

جدول رقم (2): الخصائص الوصفية للإنتاج الصناعي خلال الفترة (1985-2010م)

الفترة	عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
(2010-1985)	26	1769.2	804.92	0.45

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (1)

ومن هذا الجدول يتضح أن متوسط قيمة الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة مرتفعاً خلال الفترة مقارنة بدرجة تقلب هذا الإنتاج مقاساً بالانحراف المعياري، ففي حين كان متوسط هذا الإنتاج 1769.2 مليون دينار كان الانحراف المعياري 804.92 ملايين دينار، وعليه فإن مقياس هذا المعيار النسبي مرتفع حوالي (0.45).

ثانياً: الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة والأهمية النسبية له:

إن من أهم المؤشرات على مساهمة القطاع المصرفي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية هو النظر إلى حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من قبله إلى قطاعات الاقتصاد الوطني.

ولكي يقوم قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني بدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية يلزم لكل من تلك القطاعات مصدر يموله ويمكنه من القيام بدوره في الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني، وهنا تبرز أهمية المصارف للقيام بالدور التمويلي من خلال ما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية.

وبإلقاء نظرة عامة على الائتمان المقدم لقطاع الصناعة في ليبيا نجد أنه بدأ بحوالي 1181.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 78% في عام 1985م، ثم وصل إلى أقصى ائتمان مقدم إلى القطاع الصناعي عام 2002م وهو 2449.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 33.7% وأدى ائتمان قدم إلى القطاع الصناعي عام 1988م حيث بلغ

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

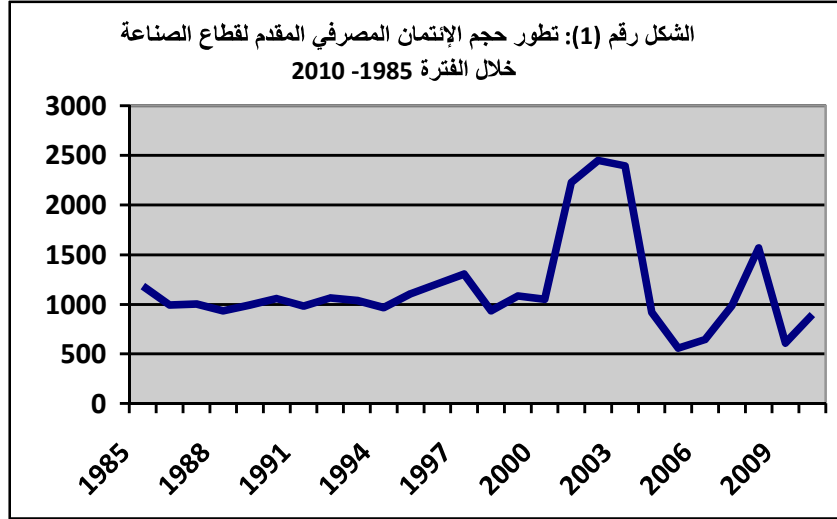
حوالي 934 مليون دينار وينسبة مساهمة قدرها 49.9 %، هذا وقد بلغ المتوسط السنوي للانتماء المقدم لقطاع الصناعة خلال فترة الدراسة حوالي 1157.9 مليون دينار كما هو موضح بالجدول رقم (3) والشكل رقم (1).

جدول رقم (3): الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعي ونسبة الائتمان الصناعي إلى إجمالي الائتمان في ليبيا خلال الفترة (1985-2010م)

مليون دينار

السنة	قيمة الائتمان الصناعي	قيمة إجمالي الائتمان	%	السنة	قيمة الائتمان الصناعي	قيمة إجمالي الائتمان	%
1985	1181.6	1498.8	78.8	1998	933.6	5133.9	18.1
1986	993.2	1954	51.1	1999	1082.6	5833.1	18.6
1987	1000.9	1696.2	59	2000	1051.1	6075.1	17.3
1988	934	1871.3	49.9	2001	2225.8	5813.1	38.2
1989	991.3	1806.2	54.8	2002	2449.1	7265.9	33.7
1990	1056.7	1842	57.3	2003	2394.6	7410.9	32.3
1991	981.5	3038.2	32.3	2004	917.4	7307.5	12.5
1992	1064.5	3107	34.2	2005	558.4	5994.9	9.3
1993	1036	3217.5	32.1	2006	644.3	6847.9	9.4
1994	965.1	3173.2	30.4	2007	986.7	7713.8	12.8
1995	1104	3499.6	31.5	2008	1567	10277.9	15.2
1996	1204.7	4701.6	25.6	2009	610.6	11812.7	5.2
1997	1306	5095.4	25.6	2010	894.7	13044.6	6.8
				الإجمالي	30107.4	137032.3	
				المتوسط	1157.9	5270.4	21.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.



وقد عوض الانخفاض في القروض الممنوحة لقطاع الصناعة وجود فائض في المدخرات لدى القطاع الخاص، أدي إلى تقليل طلبه للقروض من المصارف التجارية كذلك، ويعود سبب ذلك إلى القوانين والتشريعات التي جعلت المستثمرين يتوجهون نحو القطاع الخدمي، حيث يتسم متوسط حجم القروض الممنوحة لقطاع الخدمات بالزيادة المستمرة حيث بلغ خلال الفترة (1985 – 1989) 536.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة 31.4 % من خلال إجمالي حجم القروض، واستمر في التزايد إلى أن بلغ أعلى مستوى له خلال الفترة (2005-2008)، حيث بلغ حوالي 5893 مليون دينار يشكل نسبة 76.4 % من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة.⁽³⁾

ولمعرفة ما إذا كان حجم الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة وأهمية قطاع الصناعة بالنتائج المحلي الإجمالي نعرض لمؤشرين إضافيين: المؤشر الأول نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلى إجمالي الائتمان، والمؤشر الثاني هو نسبة الائتمان المقدم إلى إنتاج الصناعة إلى إنتاج الصناعة لمعرفة نصيب كل وحدة صناعية منتجة من هذا الائتمان، هل كانت مستقرة أم متزايدة أم متناقصة؟

³. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة.

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للائتمان المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

فرغم أن هذا الائتمان يقدم كتمويل، إلا أنه ينفق على شراء عناصر الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى بناء المرافق الأساسية، ومن ثم يصبح من المقبول النظر إليه على أنه ساهم وإن كان بطريقة غير مباشرة في العملية الإنتاجية الصناعية، وتطور الإنتاج الصناعي يتطلب توافر التمويل اللازم.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) يتضح اتجاه عام الائتمان المقدم لقطاع الصناعة نحو التزايد، حيث كما ذكرنا سابقاً أن الائتمان المقدم لهذا القطاع بدأ بـ 1181.6 مليون دينار في عام 1985م، ثم وصل إلى 2449.1 مليون دينار عام 2002م.

ومن خلال هذا الجدول رقم (3) والشكل رقم (1) نلاحظ أن الائتمان المقدم لقطاع الصناعة قد مر بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى من (1985-1994) ومن ملامح هذه المرحلة أنها بدأت بانخفاض حجم الائتمان المقدم للقطاع الصناعي من 1181.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 78.8% في عام 1985م إلى 993.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 51.1% عام 1986م، ثم ارتفعت إلى 1000.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 59% عام 1987م، ثم وصلت بين الانخفاض والارتفاع إلى أن وصلت قيمة الائتمان إلى 965.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 30.4% في عام 1994م.

المرحلة الثانية من (1995-1997م) حيث زادت قيمة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من 1104 ملايين دينار وبنسبة مساهمة قدرها 31.5% في عام 1995م إلى 1306 ملايين دينار وبنسبة مساهمة قدرها حوالي 25.6% في عام 1997م.

المرحلة الثالثة من (1998-2002م) حيث زادت قيمة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من 933.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 18.1% في عام 1998 إلى 2449.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 33.7% في عام 2002م وبنسبة زيادة قدرها 162.3% خلال هذه المرحلة، وهذا يعني أن القطاع الصناعي انطلق إلى مرحلة التوسع من خلال إنشاء مصانع جديدة.

المرحلة الرابعة من (2003-2010م): خلال هذه المرحلة انخفضت قيمة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من 2394.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 32.3% في عام 2003م إلى 917.4 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 12.5% في عام 2004م. ثم ازدادت قيمة الائتمان خلال الأعوام التالية إلى أن وصلت في عام 2008م إلى 1567 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 15.2% ثم انخفضت بعد ذلك إلى 610.6 ملايين دينار وبنسبة مساهمة قدرها 5.2% في عام 2009م، ثم ارتفعت في عام 2010م إلى 894.7 مليون دينار وبنسبة مساهمة قدرها 6.8%.

ثالثاً: نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلى الإنتاج الصناعي:

يهدف هذا التحليل في هذه النقطة إلى إيضاح نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة من الائتمان المقدم إلى القطاع الصناعي، فرغم أن هذا الائتمان يقدم كتمويل، إلا أنه ينفق في شراء عناصر ومستلزمات الإنتاج الصناعي، ومن ثم يمكن القول بأنه ساهم وأن كان بطريق غير مباشر في العملية الإنتاجية الصناعية، ويحتاج تطور الإنتاج الصناعي أو يتطلب توافر التمويل اللازم وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4): نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي إلى الإنتاج الصناعي في ليبيا خلال الفترة (1985-2010م)

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
1985	164	1995	65.5	2005	24.9
1986	101.1	1996	72.6	2006	27.3
1987	90.5	1997	72.8	2007	38.8
1988	70.8	1998	52.9	2008	62.2
1989	76.3	1999	59.2	2009	23.6
1990	74	2000	60.8	2010	34.2
1991	65.8	2001	136.3		
1992	66.3	2002	142.7		
1993	55.9	2003	120.7		
1994	64.6	2004	43.7		

المصدر: الأرقام المحسوبة من قسمة أرقام جدول (2) على أرقام جدول (1)

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

وتعتبر نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلى الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة عن نسبة مساهمة التمويل غير الذاتي في تمويل ما مقداره 100 دينار من الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة، ويلاحظ أنه كلما ارتفعت نسبة التمويل غير الذاتي في تمويل العملية الإنتاجية كلما ارتفع مؤشر الرفاعة المالية.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (4) يمكن التعرف على التطور الحاصل في نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة إلى الإنتاج الصناعي في ليبيا خلال الفترة (1985-2010م) حيث يلاحظ أن هذه النسبة قد شهدت تطورات عدة خلال تلك الفترة كالتالي:

الفترة الأولى من (1985-1994م):

شهدت هذه الفترة انخفاضاً في هذه النسبة من 164% عام 1985م إلى 64.6% في عام 1994م ولتوضيح لماذا مالت هذه النسبة للانخفاض فإن لنا أن نبحث فيما حدث للإنتاج الصناعي وما حدث للانتماء الصناعي خلال هذه الفترة.

من خلال بيانات الجدول رقم (1) نجد أن الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة قد زاد من 719 مليون دينار في عام 1985م إلى 1492.1 مليون دينار عام 1994م، ومن خلال بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ الائتمان المقدم للقطاع الصناعي قد انخفض من 1181.6 مليون دينار في عام 1985م، إلى 965.1 مليون دينار في عام 1994م، فنسبة الزيادة في الإنتاج الصناعي كانت حوالي 107.5%، بينما نسبة الانخفاض في الائتمان المقدم للقطاع الصناعي كانت حوالي 18.3%، وزيادة الإنتاج الصناعي ونقص الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي ساهم في انخفاض نسبة الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الصناعي من 164% في عام 1985م إلى 64.6% في عام 1994م.

ويمكن تفسير استمرار زيادة الإنتاج الصناعي رغم تناقص نسبة الائتمان الصناعي بأن التوسع الاقتصادي في القطاع الصناعي السابق على عام 1985م قد خلق طاقة إنتاجية ضخمة في القطاع الصناعي وخفض من فرص الاستثمار.

الفترة الثانية من (1995-1997):

خلال هذه الفترة يلاحظ أن نسبة الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي قد زادت من 65.5 % عام 1995 إلى 72.8% عام 1997، ويرجع سبب هذه الزيادة إلى أن قيمة الناتج الصناعي قد زادت من 1683 مليون دينار في عام 1995 إلى 1792.5 مليون دينار في عام 1997، بينما الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي قد زاد من 1104 ملايين دينار في عام 1995 إلى 1306 ملايين دينار في عام 1997.

الفترة الثالثة من (1998-2002م):

يلاحظ إنه خلال هذه الفترة أن نسبة الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي إلى الإنتاج الصناعي قد ازدادت من 52.9% في عام 1998م إلى 142.5% في عام 2002م ويرجع سبب زيادة هذه النسبة إلى أن قيمة الائتمان المقدم للقطاع الصناعي قد ازدادت من حوالي 933.6 مليون دينار في عام 1998م إلى 2449.1 مليون دينار في عام 2002م، بينما قيمة الإنتاج الصناعي في عام 1998م قد انخفضت من 1763.2 مليون دينار عام 1998 إلى 1716.1 مليون دينار عام 2002م أي أن نسبة زيادة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي كانت 162.3%، بينما نسبة انخفاض الإنتاج الصناعي كانت 2.7%، أي أن نسبة زيادة الائتمان الصناعي أكبر من نسبة انخفاض الإنتاج الصناعي خلال هذه الفترة.

الفترة الرابعة من (2003-2010):

من خلال بيانات الجدول رقم (4) نلاحظ أن هذه النسبة بدأت تنخفض من حوالي 120.7% في عام 2003 م إلى 34.2% في عام 2010م ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة إلى أن قيمة الإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة قد زادت من 1983.2 مليون دينار في عام 2003 إلى 2615.8 عام 2010م، بينما الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي قد انخفض من 2394.6 مليون دينار في عام 2003م إلى 894.7 مليون دينار في عام 2010م أي نسبة زيادة الإنتاج الصناعي كانت 31.8%، بينما نسبة انخفاض قيمة الائتمان المقدم للإنتاج الصناعي كانت 62.6% أي أن نسبة انخفاض قيمة الائتمان أكبر من نسبة زيادة الإنتاج الصناعي.

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتمان المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

ولإلقاء نظرة على بعض المؤشرات الوصفية الخاصة بالأهمية النسبية للإنتاج الصناعي والأهمية النسبية للانتمان المقدم للإنتاج الصناعي في ليبيا نعرض الجدول التالي:

جدول رقم (5): المؤشرات الوصفية للأهمية النسبية للإنتاج الصناعي

وللانتمان الصناعي في ليبيا خلال الفترة (1985-2010م)

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي	3.6	6.1	5.1	0.46	0.09
الأهمية النسبية للانتمان الصناعي	5.2	78.8	21.9	43.5	1.98

المصدر: جمعت وحسبت اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1)، (2)

من خلال بيانات الجدول رقم (5) يتضح أن متوسط الأهمية النسبية لقيمة للانتمان المقدم للقطاع الصناعي يعادل حوالي أربع مرات متوسط الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1985-2010م)، مما يعني أن الإنتاج الصناعي أقل أهمية نسبية مقارنة بأهمية مساهمة الائتمان المقدم للقطاع الصناعي ويرجع ذلك للظروف المنافسة التي تواجه المنتجات الصناعية الليبية وبالتالي تقهقر بعض الصناعات الوطنية التي كانت تحظى بجدار قوي من الحماية وبالتالي يجب إعادة النظر في إدارة ملكية هذه الصناعات الوطنية حتى تستطيع أن تتنافس الصناعات المستوردة وبالتالي تحقق نمواً إيجابياً في مستوى الإنتاج.

كذلك تم إنشاء صناعات في فترة زمنية قصيرة نسبياً فقام البعض منها دون دراسات جدوى فنية واقتصادية جيدة ودون دراسة لقضية الترابطات الإنتاجية والتكامل فيها، وهذه العوامل أثرت في مسيرة التنمية الصناعية.

كذلك يرجع إلى إهدار المال العام نتيجة الفساد الإداري والمالي، وعدم متابعة تنفيذ هذه القروض والتسهيلات من قبل المصارف التجارية في الأوجه التي منحت من أجلها بقصد تحقيق المزيد من الإنتاج الصناعي، حيث يتوقف نجاح سياسة التنمية الصناعية إلى حد كبير على حجم الائتمان وكفاءة استخدامه.

وبالنسبة لاستقرار الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي مقارنة باستقرار الأهمية النسبية للائتمان الصناعي نلاحظ أن معامل الاختلاف للأهمية النسبية للائتمان الصناعي أكبر من معامل الاختلاف للأهمية النسبية للإنتاج الصناعي مما يعني أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا كانت أكثر استقراراً من نصيب القطاع الصناعي في الائتمان المصرفي المقدم لكل القطاعات الاقتصادية وعليه نستنتج من ذلك أنه علاوة على أن:

- الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي من الائتمان الكلي المقدم لكل القطاعات أكبر بكثير من مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن الائتمان المصرفي المقدم إلى القطاع الصناعي لا يتوافق مع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الاقتصاد الليبي.
- إن الائتمان المقدم للصناعة كان أكثر تقلباً من تقلب المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى أن الائتمان المصرفي المقدم للصناعة متقلبا بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة (1985-2010م).

رابعاً: مدى التوافق بين الأهمية النسبية للقطاع الصناعي والأهمية النسبية للائتمان المقدم لقطاع الصناعة:

في الجدول التالي رقم (6) نتعرض للأهمية النسبية للائتمان المقدم لقطاع الصناعة كنسبة من الائتمان الكلي والأهمية النسبية لقطاع الصناعة (مقاسة بنسبة الإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي)

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

جدول (6): نسبة الإنتاج الصناعي ونسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة في ليبيا خلال الفترة (1985-2010م)

السنة	نسبة الإنتاج الصناعي %	نسبة الائتمان %	السنة	نسبة الإنتاج الصناعي %	نسبة الائتمان %
1985	4.2	78.8	1998	5.4	18.1
1986	3.6	51.1	1999	5.6	18.6
1987	5	59	2000	5.2	17.3
1988	5.6	49.9	2001	4.9	38.2
1989	5.1	54.8	2002	5.2	33.7
1990	5.1	57.3	2003	5.3	32.3
1991	4.6	32.3	2004	5.3	12.5
1992	5.1	34.2	2005	5.1	9.3
1993	6.1	32.1	2006	5	9.4
1994	4.8	30.4	2007	5.2	12.8
1995	5.3	31.5	2008	4.9	15.2
1996	5.1	25.6	2009	5.2	5.2
1997	5.5	25.6	2010	5	6.8

المصدر: الجدولين رقم (1)، (2)

ولكي نقف على صورة الوضع بوضوح فإننا نقيس معامل التوافق الذي يمكن تعريفه على النحو التالي:

معامل التوافق = نسبة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من الائتمان الكلي ÷ نسبة إنتاج الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولهذا المقياس ثلاثة احتمالات:

1. فإذا كان معامل التوافق يساوي صفر فهذا يعني حدوث توافق تام بين الأهمية النسبية للانتماء المقدم لقطاع الصناعة والأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.
2. إذا كان معامل التوافق > صفر فإن هذا يعني اختلال التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المقدم لقطاع الصناعة.

3. إذا كان معامل التوافق < صفر فهذا يعني أن الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة يزيد عن الأهمية النسبية للقطاع الصناعي بالنتائج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (7)

جدول (7): معامل التوافق بين الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي والأهمية النسبية للائتمان المقدم للقطاع الصناعي من الائتمان الكلي في ليبيا خلال الفترة (1985-2010م)

السنة	معامل التوافق	السنة	معامل التوافق
1985	74.6	1998	12.7
1986	47.5	1999	13
1987	54	2000	12.1
1988	44.3	2001	33.3
1989	49.7	2002	28.5
1990	52.2	2003	27
1991	27.7	2004	7.2
1992	29.1	2005	4.2
1993	26	2006	3.4
1994	25.6	2007	7.6
1995	26.2	2008	10.3
1996	20.5	2009	0
1997	20.1	2010	-1.8

المصدر: الأرقام محسوبة من الجدول رقم (1)، (2)

يلاحظ من هذا الجدول أن معامل التوافق كان موجبا في معظم السنوات فمن بيانات 26 سنة نجد أن:

1. معامل التوافق كان موجبا في 24 سنة.
2. معامل التوافق كان سالبا في سنة واحدة.
3. معامل التوافق يساوي صفر في سنة واحدة.

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتمان المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

وكان معامل التوافق موجبا $\frac{24}{26}$ الفترة الزمنية وهي $\frac{12}{13}$ بمعنى أن الصناعة حصلت على ائتمان مصرفي يفوق الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كان معامل التوافق سالبا في سنة واحدة بمعنى أن الفترة الزمنية $\frac{1}{26}$ أي أن الصناعة تعاني من اختلال التوافق بين الأهمية النسبية لإنتاجها (مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي) وبين نصيبها في الائتمان المصرفي المقدم لكل القطاعات الاقتصادية.

كان معامل التوافق يساوي صفر في سنة واحدة أي أن هناك توافقاً بين الأهمية النسبية للانتمان المقدم لقطاع الصناعة من الائتمان الكلي والأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج والتوصيات:

أولاً/ النتائج:

استهدفت هذه الدراسة مدى توافق الائتمان المصرفي المقدم إلى قطاع الصناعة مع المساهمة النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

وقد أظهرت الدراسة أن نسبة الائتمان إلى الإنتاج الصناعي قد مرت بأربع فترات:

الفترة الأولى من (1985-1994م)، وفي هذه الفترة انخفضت نسبة الائتمان إلى الإنتاج الصناعي من 164% عام 1985م إلى 64.6% في عام 1994م.

الفترة الثانية من (1995-1997م)، وخلال هذه الفترة زادت نسبة الائتمان إلى الإنتاج الصناعي من 65.5% في عام 1995م إلى 78.8% في عام 1997م.

الفترة الثالثة من (1998-2000م)، وفي هذه الفترة انخفضت نسبة الائتمان إلى الإنتاج الصناعي من 52.9% في عام 1998م إلى 142.5% في عام 2000م.

الفترة الرابعة من (2003 - 2010 م) وفي هذه الفترة انخفضت نسبة الائتمان إلى الإنتاج الصناعي من 120.7% في عام 2003 إلى 34.2% عام 2010.

وقد أظهرت الدراسة كذلك إن قيمة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الصناعي من الائتمان الكلي والأهمية النسبية له قد مر بأربع فترات كالآتي:

1. الفترة الأولى من (1985-1994م) حيث انخفضت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الصناعي من 1181.6 مليون دينار ونسبة مساهمة قدرها 78.8% خلال عام 1985م إلى 965.1 مليون دينار ونسبة مساهمة تقدر بحوالي 30.4% في عام 1994م.
2. الفترة الثانية من (1995-1997م) حيث زادت قيمة الائتمان المقدم لقطاع الصناعي من 1104 ملايين دينار ونسبة مساهمة قدرها 31.5% خلال عام 1995 إلى 1306 ملايين دينار ونسبة مساهمة قدرها 25.6% في عام 1997م.
3. الفترة الثالثة من (1998-2002م) زادت قيمة الائتمان المقدم لقطاع الصناعي من 933.6 مليون دينار ونسبة مساهمة قدرها 18.1% في عام 1998م إلى 2449.1 مليون دينار ونسبة مساهمة قدرها 33.7% في عام 2002م.
4. الفترة الرابعة من (2003-2010م) خلال هذه الفترة انخفضت قيمة الائتمان المقدم لقطاع الصناعة من 2394.6 مليون دينار ونسبة مساهمة قدرها 32.3% في عام 2003م إلى 894.7 مليون دينار ونسبة مساهمة قدرها 6.8% في عام 2010م.
5. أن معامل التوافق كان موجبا في $\frac{24}{26}$ سنة $\frac{12}{13}$ الفترة الزمنية) مما يعني حصول الصناعة على ائتمان يفوق الأهمية النسبية لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
6. أن معامل التوافق كان سالبا في $\frac{1}{26}$ الفترة الزمنية) أي أن الصناعة تعاني من اختلال التوافق بين الأهمية النسبية لإنتاجها (مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي) وبين نصيبها في الائتمان الذي يمنحه القطاع المصرفي لكل القطاعات الاقتصادية.
7. إن معامل التوافق يساوي صفر في سنة واحدة، أي أن هناك توافقاً بين الأهمية النسبية للائتمان المقدم لقطاع الصناعة من الائتمان الكلي والأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.
8. نسبة مساهمة الائتمان الصناعي بالناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً حيث بلغت حوالي 5.1% خلال فترة الدراسة.

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

9. متوسط الأهمية النسبية لقيمة الائتمان المصرفي المقدم لقطاع الصناعة يعادل أربع مرات متوسط الأهمية النسبية لقيمة الإنتاج الصناعي خلال فترة الدراسة.
 10. مساهمة الإنتاج الصناعي بالنواتج المحلي الإجمالي كانت أكثر استقراراً من نصيب القطاع الصناعي في الائتمان المصرفي المقدم لكل القطاعات الاقتصادية.
- نستنتج من ذلك أنه لا يوجد توافق بين الأهمية النسبية لإنتاج الصناعة بالنواتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية للانتماء الممنوح لقطاع الصناعة من الائتمان الكلي.

ثانياً/ التوصيات:

1. يجب أن يكون من أولويات قطاع الصناعة خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها ليبيا وضع رؤى ورسالة وأهداف يمكن من خلالها التغلب على المشاكل المزمنة التي يعاني منها هذا القطاع.
2. ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي في ليبيا من خلال العمل على تحديثه وتطويره لزيادة مساهمته بالنواتج المحلي الإجمالي بما يعود على الاقتصاد الوطني بالرفاهية وارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في البلاد.
3. إقامة البحوث العلمية والدراسات الفنية والاقتصادية التي تعتبر الركيزة الأساسية لإقرار وتنفيذ المشاريع الصناعية وفقاً للأسس العلمية السليمة التي تأخذ بعين الاعتبار جوانب التكاليف والعوائد المتحققة قبل تمويلها لضمان سلامة الاستخدام والكفاءة من موارد وخاصة الموارد المالية.
4. توسيع القاعدة الصناعية واستخدام صناعات أكثر تنوعاً وعدداً وإقامة مشاريع جديدة تكون متوفر بها جزء كبير من المواد الخام محلياً
5. العمل على زيادة الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة مع متابعة تنفيذ هذا الائتمان في الصناعات التي تمنح لها.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أولاً/ الكتب:

1. على الأسدي، (1990)، مقدمة في اقتصاديات الصناعة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى.
2. محمد كمال الحمزاوي، (2000)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، القاهرة، منشأة المعارف، الطبعة الثانية.

ثانياً/ الدوريات:

1. عبد الله شامية، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، 1989، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-1985)، مركز البحوث الاقتصادية بنغازي، ص ص 21-22.

ثالثاً/ النشرات والتقارير والبحوث:

1. رمضان محمد التباوي، 2007، أثر الائتمان المصرفي على قطاع الإنتاج السلعي خلال الفترة (1980-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس
2. عبد العزيز على صداقة، مركز البحوث الاقتصادية، الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-1995)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية.
3. مجلس التخطيط العام سابقاً، إدارة الخطط والبرامج (2001)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.
4. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاءات النقدية والمصرفية خلال (1966-2000).
5. مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، أعداد متفرقة
6. وزارة التخطيط، الإدارة العامة للحسابات القومية، 2012، الحسابات القومية، طرابلس.

المراجع باللغة الإنجليزية:

مدى التوافق بين الأهمية النسبية لقطاع الصناعة والأهمية النسبية للانتماء المصرفي
الممنوح له في ليبيا خلال الفترة 1985-2010.

1. A.P. Thirwall،1989 ،“Growth and Development with special reference to Developing Economics” 4th edit ،English Book Society ،Mac millan ،1989.
2. B.F. Johnston ،and Mellor. September 1961 ،“The Role of agriculture in Economic Development” American Economic Review.